



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية

اسم الكاتب: د. لطيف زيد، د. محمد العثمان، ريم علي عيسى

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/4274>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/16 12:37 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية

* الدكتور لطيف زيد

** الدكتور محمد العثمان

*** ريم علي عيسى

(تاریخ الإیداع 14 / 2 / 2011. قبل للنشر في 5 / 5 / 2011)

□ ملخص □

يجسد الإفصاح في المحاسبة عملية تقديم المعلومات الضرورية والكافية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف ذات المصالح الحالية أو المستقبلية بتلك الوحدات. تهدف هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك عبر اختبار قائمة مكونة من ستين عنصراً تمثل العناصر الأساسية للإفصاح الإختياري بالتطبيق على التقارير السنوية المنشورة عام 2009 لخمس عشرة شركة من الشركات المساهمة السورية المسجلة. استخدم المنهج الإيجابي في قياس مستوى التباهي في الإفصاح الإختياري، وتحديد حجمه ونوعيته في العينة المدروسة، وقد بينت نتائج البحث أنه بالرغم من وجود تباهي في حجم ونوعية الإفصاح الإختياري إلا أن هناك اهتماماً ملحوظاً به من قبل الشركات، ورغبة بتزويد الأطراف المهتمة بمعلومات إضافية عن تلك التي يفرضها الإفصاح الإلزامي.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الإختياري، الشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية.

* أستاذ - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سوريا.

** مدرس - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سوريا.

*** طالبة دراسات عليا (دكتوراه) - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سوريا.

Voluntary Disclosure Level in the Annual Reports of the Syrian Joint Stock Companies that Listed on Damascus Securities Exchange

Dr. Latif Zayoud*

Dr. Mohammad Al-Othman **

Reem Ali Issa ***

(Received 14 / 2 / 2011. Accepted 5 / 5 / 2011)

□ ABSTRACT □

Disclosure is used in accountancy as an expression of presenting necessary & sufficient information about the economic units to the present and potential stakeholders. The purpose of this study is to measure the level of the voluntary disclosure in the annual reports of the Syrian joint stock companies that listed in Damascus Securities Exchange. The Study have tested a checklist of 60 points representing the basic elements of the voluntary disclosure applied on the 2009 annual reports of 15 Syrian joint stock listed companies. The positive approach is used to measure the variance of the voluntary disclosure and defined its size and quality in the studied sample. The results show that although there is difference in the size and quality of the voluntary disclosure, but the companies have significant interest and serious desire to provide all interested parties with additional information on those imposed by mandatory disclosure.

Key Words: Voluntary Disclosure, Companies Listed on DSC.

* Professor, Department of Accountancy, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

** Assistant Professor, Department of Accountancy, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

*** Postgraduate, Department of Accountancy, Student Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

أظهرت الانهيارات التي تعرضت لها الشركات الكبرى مثل إنرون، إضافة إلى الأزمة المالية التي حدثت في آسيا الأهمية القصوى لـ الإفصاح كعنصر رقابة على أعمال المنشأة من قبل الأطراف الخارجية، إذ تبين أن أهم ما أسمه في تلك الانهيارات هو عدم شفافية المعلومات المنشورة عن تلك الشركات الأمر الذي سبب تضليلًا لمتحذلي القرار نتيجة عدم وجود إفصاح كافٍ¹. وبالتالي أصبح من المتوقع عليه أنه كلما زاد مستوى الإفصاح في المعلومات التي تنشرها الشركات كلما أسمم ذلك في زيادة الثقة في أسواق المال في أية دولة.²

إن التطورات التي تطرأ على أية سوق في العالم وفق Firth لها انعكاسات على نوعية وكمية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية للشركات، ومنها التغير في نوعية وعدد الأطراف ذات العلاقة بأعمال الشركات وهم من يسمون ب أصحاب المصالح، وأصبحت تلك الشركات تحت ضغوط كبيرة من قبل تلك الأطراف بضرورة زيادة كمية الإفصاح في المعلومات التي تحويها تقاريرها السنوية، وخاصة ما يسمى بالإفصاح الاختياري³.

مشكلة البحث:

إن تنوع وتزايد فرص الاستثمار القائمة في مناخ من الحرية والمنافسة يبرز الحاجة إلى التمويل الأمر الذي يمثل دافعاً هاماً لدى الشركات من أجل الإفصاح عن معلومات تفوق ما تؤمنه معلومات الإفصاح الإلزامي. فالحاجة إلى التمويل بانت عامل هاماً في تقويم كفاية المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية للشركات، ومدى الحاجة إلى معلومات إضافية يؤمنها الإفصاح الاختياري من شأنها مساندة المستثمرين الحاليين والمتوقعين في عملية اتخاذ القرار. وبالتالي يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال طرح السؤال التالي:
ما هو مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية؟

أهمية البحث واهدافه:

تبعد أهمية الدراسة بشكل أساس من الدور الذي يلعبه الإفصاح في التأثير على قرارات المستثمر المرقب، وتحفيزه على تمويل الشركات ذات الشفافية العالمية، وهو الأمر الذي لا يتوقف على الالتزام بمعايير الإفصاح بل الاهتمام أيضاً بالإفصاح الاختياري. وما يزيد من أهميتها عدم وجود أبحاث خاصة تهتم بقياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية انطلاقاً من أهمية قياس درجة الشفافية غير المزمرة.

يهدف البحث إلى قياس مدى التباين في الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية المنشورة في 2009/12/31 للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك باستخدام قائمة للإفصاح الاختياري اختبرت سابقاً

¹ MITTON, T. A *Cross Firm Analysis of the Impact of Corporate on the East Asian Financial Crises*, Journal of Financial Economics, 2002, 234.

² GROOM, C., DU, S., QU, W., SIMS, R. *Accounting Regulation and Corporate Governance in China's Listed Companies – An Examination of The Changing Environment and Current Issues*, Paper Presented at the 2004 Dest (CHESI) Beijing Conference, 2004, 241.

³ FIRTH, M.A. *The Impact of Size, Stock Market Listing, and Auditors on Voluntary Disclosure in Corporate Annual Reports*, Accounting and Business Research, Autumn, 1979, 274.

من قبل Chau & Gray⁴ عبر استخدامها في قياس الإفصاح الاختياري في عدد من الشركات السنغافورية وفي هونج كونج، وقد اعتمدتها نظراً لاحتوائها على عدد كبير من العناصر التي جاءت نتيجة تحليل الاتجاهات الدولية واللاحظات على معايير التقارير المالية، وعدت تطبيقاً للمذوج الذي اقترحه Meek⁵.

منهجية البحث:

تم تبني العديد من المداخل لقياس نوعية وكمية الإفصاح الاختياري في ظل عدم وجود نظرية عامة تقدم دليلاً على اختيار العناصر التي تقيس مدى الإفصاح الاختياري⁶. فالإفصاح بطبيعة الحال لا يملك الخصائص الملزمة التي تساعده في تحديد نوعية وكمية الإفصاح بناءً عليها⁷. وقد اعتمد المنهج الإيجابي في دراسة حجم ونوعية الإفصاح الاختياري، بناءً على دراسة ارشيفية للبيانات المنشورة في التقارير السنوية للشركات المساهمة السورية، واختبار قائمة محددة للإفصاح الاختياري تم تطويرها من دراسات سابقة.

الدراسات السابقة

- دراسة بعنوان "قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية". أعدها الباحث سعد محمد مارق عام 2009⁸، وهدف إلى قياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المساهمة السعودية. وتوصل إلى وجود دلالة على تباين حجم ونوعية الإفصاح الاختياري للمعلومات بين الشركات المساهمة السعودية.

- دراسة بعنوان "Mohammad Hussain and Helmi Hammami" ، التي نشرت عام 2009⁹ بعنوان "الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للدول الناشئة: حالة قطر". قامت هذه الدراسة على اختبار تجريبي لمحددات الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية لـ 25 شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية القطرية سنة 2007 حيث شكلت العينة 86% من إجمالي الشركات المسجلة آنذاك. وقد اعتبرت الدراسة أن مستخدمي التقارير المالية بمن فيهم المستثمرين، يحتاجون إلى الثقة بالأسواق المالية، ويعتبر الإفصاح عن المعلومات عنصراً أساسياً لتحقيق تلك الثقة، وقد اختبرت فرضية الدراسة بوجود علاقة بين صفات محددة للشركة " كالعمر، الحجم، الأصول " ودرجة الإفصاح الاختياري فيها و جاءت نتيجة اختبار إيجابية.

⁴ CHAU, G.K., GRAY, S.J. *Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure in Hong Kong and Singapore*, the International Journal of Accounting, 2002, 37.

⁵ MEEK, G.K., ROBERT, C.B., and Gray, S.J. *Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosure by US, UK and Continental European Multinational Corporations*, Journal of International Business Studies, 1995, 26.

⁶ MARSTON, CL, SHRIVES, PJ. *The use of disclosure indices in accounting research: a review article*, Br. Accounting Review, 1991, 208.

⁷ WALLACE, RSO, NASER, K. *Firm-specific determinants of comprehensiveness of mandatory disclosure in the corporate annual reports of firms on the stock exchange of Hong Kong*, J. Accounting Public Policy, 1995, 325.

⁸ مارق، سعد. قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 1 ، المجلد 2009، 62، 23.

⁹ HUSSAIN, M. , HAMMAMI, H. *Voluntary disclosure in the annual reports of an emerging country: The case of Qatar*, Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting, 25, 2009, 10.

• دراسة Houssain and Reaz's عام 2007¹⁰ بعنوان " الإفصاح الاختياري في الشركات المصرفية الهندية". قدمت الدراسة تقريراً بنتائج اختبار تجاري لدرجة الإفصاح الاختياري في 38 شركة مصرفية مدرجة في سوق الأوراق المالية في الهند، بالإضافة إلى تقريرها عن العلاقة بين بعض خصائص الشركة والإفصاح الاختياري لشركات العينة المدروسة. حيث بينت الدراسة أن البنوك الهندية تفصح عن كمية معقولة من المعلومات الاختيارية، كما بينت أن بعض خصائص الشركة أثراً مهماً في الإفصاح الاختياري في حين يمكن التقليل من أهمية خصائص أخرى.

• دراسة Wen and Philomena عام 2006¹¹ بعنوان " الأثر الثقافي على إفصاح الشركات الصينية-رؤبة حوكمة الشركات". قدمت الدراسة عرضاً لأثر تغيرات الثقافة الاقتصادية الصينية على الإفصاح الاختياري للمعلومات التي تقدمها الشركات، وقد توصلت إلى وجود أثر واضح لتلك التغيرات، إذ تبين وجود تحول كبير لدى الشركات الصينية فيما يخص الإفصاح الاختياري، وتقديم معلومات إضافية عن تلك التي تتطلبها القوانين.

• دراسة Chau and Gray المنورة عام 2002¹² بعنوان " هيكل الملكية والإفصاح الاختياري في هونج كونج وسنغافورة". وقد هدفت إلى دراسة العلاقة بين هيكل الملكية والإفصاح الاختياري لخلط من الشركات في هونج كونج وسنغافورة "متعددة الجنسية، محلية مساهمة، عائلية". وتوصلت إلى نتيجة بوجود علاقة إيجابية بين الملكية العامة ومستوى الإفصاح الاختياري لدى تلك الشركات. فالشركات العائلية يغيب عندها الحافز للإفصاح عن أية معلومات إضافية على خلاف الشركات متعددة الجنسية.

ركزت معظم الدراسات السابقة على قياس درجة الإفصاح الاختياري وتحديد أثر العديد من العوامل فيه. يختلف البحث في محاولته قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية، فهو يرصد التزاماً حديثاً من نوعه بالنظر إلى مجتمع البحث باعتبار أن معظم الأبحاث التي تناولت الإفصاح في سوريا اعتمدت التركيز على قياس درجة الإفصاح الإلزامي، ولم يتم اختبار الإفصاح الاختياري الذي تقوم به الشركات السورية، فالدراسة قد تكون خطوة باتجاه الكشف عن مستوى الإفصاح الاختياري في تلك الشركات والمحددات التي تؤثر في مداه.

مفهوم وأهمية الإفصاح الاختياري:

يمكن تحديد العديد من الأسباب وراء قيام الشركات بتوفير معلومات إضافية تزيد المعلومات الإلزامية التي يفرضها التنظيم. وقد حاولت بعض النظريات شرح تلك الأسباب من خلال إطار نظري محكم، علمًا أنه لا توجد نظرية واحدة قادرة على شرح ظاهرة الإفصاح بشكل كامل بمفرداتها.¹³.

¹⁰ HOUSSAIN, M., REAZ, M., *Determinants and characteristics of voluntary Disclosure, Corporate Social Responsibility and Environmental Management Corp. Soc. Responsibility. Environment Management*,

Disclosure by Indian banking companies, 2007, 14.

¹¹ WEN Q, PHILOMENA L. *Cultural Impact on Chinese Corporate Disclosure – A Corporate Governance Perspective*, Managerial Auditing Journal, 2006, 21.

¹² CHAU, G.K., GRAY, S.J. *optic, 37.*

¹³ LEVENTIS, S. Weitzman. *Exploring and Explaining Variations in Voluntary Disclosure in an European Emerging Capital Market: Evidence from the Athens Stock Exchange*, paper submitted to the BAA[S], Regional Conference, University of Aberdeen, 2000,22.

يقصد بالإفصاح الاختياري: تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية¹⁴. ويتم بمبادرة من الشركة تقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير المالي¹⁵.

فالإفصاح الاختياري في التقارير السنوية يعني بطبيعة الحال المعلومات التي تتخطى المحتويات المطلوبة في القوائم المالية¹⁶. بكلام آخر: الإفصاح الاختياري يعني الإفصاح عن معلومات أكثر بالاستناد إلى دوافع الإدارة¹⁷.

حاولت نظريات الإفصاح المحاسبي تفسير الإفصاح الاختياري على الشكل الآتي:

- نظرية الوكالة: بنيت هذه النظرية دوافع الإفصاح الاختياري انطلاقاً من مفهوم تعارض المصالح بين المدراء والمساهمين من جهة، وبين الشركة ودائنيها من جهة أخرى، واعتبرت أن الإفصاح يمثل آلية لتخفيض التكاليف الناجمة عن هذا التعارض، كما أنه يعمل كآلية لضبط أداء المدراء وهو ما سيشكل حافزاً لديهم للإفصاح اختيارياً عن معلومات تتجاوز ما يفرضه عليها التنظيم¹⁸.

- نظرية التكاليف السياسية: يرى أنصار هذه النظرية أن الشركات الخاضعة لتكاليف سياسية عالية " وذلك تبعاً لمعايير حجم الشركة " تقوم على الأرجح بالإفصاح عن معلومات أبعد مما يفرضه عليها التنظيم لتخفيض تلك التكاليف¹⁹.

- نظرية الإشارة: ترى هذه النظرية أن المدراء قد يملكون حافزاً للإفصاح عن معلومات خاصة اختيارياً نظراً لأنهم يتوقعون أن تقدم تلك المعلومات إشارة جيدة عن أداء الشركة للأسوق، وبالتالي يخوضون احتمال عدم تماثل المعلومات²⁰.

- النظرية الشرعية: تؤكد هذه النظرية أن الشركات تبحث باستمرار للتأكد على أنها تعمل ضمن حدود وأخلاقيات مجتمعاتها، وهو ما يجعل من الصعب عليها أن تثبت شرعيتها عبر الإفصاح عن أصولها التقليدية، فهي تحتاج إلى الإفصاح عن معلومات أبعد لإثبات تمسكها بقيم المجتمع الذي تعمل ضمنه²¹.

- نظرية تكاليف الملكية: يرى أنصار هذه النظرية أن توصيل معلومات خاصة للمنافسين قد لا يؤدي بالضرورة إلى تخفيض الأرباح المستقبلية للشركة، إذ أن عواقب الإفصاح تتوقف على العديد من العوامل مثل طبيعة السوق التنافسية، نوعية المعلومات الخاصة، وخطر دخول شركات أخرى إلى السوق²².

إن معظم النظريات تحاول تبرير الإفصاح عن المعلومات التي تتجاوز المتطلبات القانونية بناءً على العديد من العوامل، منها رغبة الشركة، وحرص إدارتها على تقديم معلومات إضافية تحقق أهدافها النهائية، فالشركات تسعى،

¹⁴ FOSTER, G. *Financial Statement Analysis*, Prentic- Hall Inc, Englewood Cliffs. 1986, 200.

¹⁵ MEEK, G.K., ROBERT, C.B., and Gray, S.J. optic,562.

¹⁶ KUMAR, G., WILDER, W. M., STOCKS, M. H. *Voluntary accounting disclosures by US-listed Asian companies*, Journal of International Accounting Research, 2008,45.

¹⁷ HEALY, P. M., & PALEPU, K. G. *Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature*, Journal of Accounting and Economics,2001, 433.

¹⁸ LAMBERT, R. *Contracting theory and accounting*, Journal of Accounting and Economics,2001, 32-34.

¹⁹ WATTS, R.L.; ZIMMERMAN, J.L.. ,*Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective*, The Accounting Review,1990,144-145,

²⁰ ROSS, S. ,*'The determination of financial structure: the incentive-signalling approach*, Bell Journal of Economics, 1977, 25-27.

²¹ GUTHRI, J, PETTY, R. and YONGVANICH, K. *Using content analysis as a research method to inquire into intellectual capital reporting*, Journal of Intellectual Capital,2004, 284-288.

²² DARROUGH, M. *Disclosure Policy and Competition: Cournot vs. Bertrand*. The Accounting Review, 1993, 556.

ضمن الإمكانيات المتاحة لها، إلى البحث عن الوسائل التي تتمكن عبر استخدامها من تحسين صورتها عبر الاستجابة لطلبات المستثمرين.

ترتبط أهمية الإفصاح عن المعلومات عموماً بالتحول النوعي الذي حدث لوظيفة المحاسبة من التركيز على دورها الرئيس الذي كانت تؤديه بعرض حماية مصالح المالك عبر مسک الدفاتر، إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات هدفه الأساسي توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات²³. كما أن زيادة أهمية الإفصاح الاختياري نتج عن الإرتقاء الفكري في النظر إلى القوائم المالية باعتبارها وسيلة لتحقيق الأهداف بدلاً من عدها هدفاً نهائياً بحد ذاته. إذ أصبح من أهدافها المساعدة في اتخاذ قرارات تخصيص الموارد سواء كانت قرارات استثمار أم قرارات ائتمان أو غيرها من القرارات، وقد اتضح أيضاً أن متطلبات هذه القرارات تفوق إلى حد كبير ما يقدمه الإفصاح الإلزامي من معلومات، ولذلك فهناك من يرى أن الاهتمام بالإفصاح الاختياري أصبح ضرورة لتحقيق فعالية القوائم المالية وتحقيقاً لأهدافها²⁴.

أهداف الإفصاح الاختياري:

يمكن تصنيف أهداف الإفصاح الاختياري ضمن المجموعات الآتية²⁵:

1. وصف المفردات التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية وتوفير مقاييس لهذه المفردات بخلاف المقاييس الواردة في القوائم المالية.
2. وصف المفردات التي لا يتم الاعتراف بها وإعطائها مقاييس مفيدة.
3. توفير المعلومات الدورية لمساعدة المستثمرين والدائنين في تقدير المخاطر حول البنود التي يتم الاعتراف بها و تلك التي لم يتم الاعتراف بها.
4. توفير المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في مقارنة الأرقام مع مثيلاتها لشركات أخرى كالمعلومات الكمية عن المدراء والعاملين في الشركة، وكذلك المقارنة لنفس الشركة عبر السنوات المختلفة عبر المعلومات المالية التاريخية.
5. توفير معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجية، وتوفير المعلومات اللازمة للتتبؤ بتلك التدفقات.
6. مساعدة المستثمرين في تقويم العائد على الاستثمار في الشركة والتتبؤ بهذا العائد مستقبلاً.

²³ الحيالي، وليد ناجي. النظرية المحاسبية، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، 368.

²⁴ عبدالكريم، عارف عبدالله. الإفصاح الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول..، 2003، 15.

²⁵ MITTON, T. A. optic, 223.

فرضيات الإفصاح الاختياري:

ناقشت العديد من الدراسات فرضيات الإفصاح الاختياري، وعرضها Collett and Harsky²⁶ على الشكل الآتي:

1. فرضية معاملات سوق المال: تملك الشركات حافزاً للقيام بالإفصاح الاختياري لتخفيض حالة عدم تمايز المعلومات، وبالتالي تخفيض تكاليف التمويل الخارجي من خلال تخفيض خطر المعلومات.
2. فرضية ضبط الصراع: عندما يكون أداء الشركات ضعيفاً، يستخدم المدراء الإفصاح الاختياري في محاولة رفع قيمة الشركة وتوضيح لأدائها الضعيف، وبالتالي تخفيض خطر فقدان الإدارة لوظيفتها.
3. فرضية أسهم التعويض: إن المدراء الذين تم مكافأتهم بأسهم التعويض يملكون حافزاً لاستخدام الإفصاح الاختياري من أجل تخفيض احتمالية المزاعم والادعاءات التي قد تطال الشركة كونهم ممثلين لها، وبالتالي فإن الشركة تملك أيضاً حافزاً لزيادة الإفصاح لتخفيض تكاليف التعاقد مع المدراء الذين يكافأون بأسهم التعويض.
4. فرضية التكاليف القضائية: إن المدراء يملكون الحافز للكشف عن الأنباء السيئة لتجنب الإجراءات القضائية الناجمة عن الإفصاح غير الكافي، لكنهم في الوقت نفسه يميلون لتخفيض الإفصاح المتعلق بالتبؤات التي يمكن أن يثبت عدم صحتها لاحقاً.
5. فرضية تكاليف الملكية: يمكن أن يُقيّد الإفصاح الاختياري إذا لاحظ المدراء أن الإفصاح يمكن أن يكون ذا أثر سلبي من الناحية التنافسية.

بناءً عليه، يمكن عرض دوافع الإفصاح الاختياري كما يأتي:

1. إن الإفصاح مطلوب نظراً لأن المدراء يتولون المسؤوليات الملقاة على عاتقهم، وعليهم القيام بأعمال محددة، وتحقيق أهداف مالية محددة مسبقاً²⁷.
 2. يميل المدراء إلى الإفصاح عن معلومات أدائهم للحصول على امتياز في أسواق المال²⁸.
 3. الإفصاح غير الملائم يمكن أن يحفز المدراء لتأمين إفصاح اختياري من شأنه تخفيض تكاليف المقاضة²⁹.
 4. يمكن أن يتجه المدراء للإفصاح الاختياري ويقدمون التبؤات لخدمة المستثمرين الفلين من البيئة الاقتصادية للشركة والقادرين على تحقيق استجابة سريعة للتغيرات³⁰.
- بناءً عليه يعتمد الإفصاح الاختياري العديد من الحوافز تشكل الحوافز الإدارية أهمها في حين يعود بعضها إلى النظام القانوني، وطبيعة الدولة التي تعمل الشركة فيها.

²⁶ COLLETT, HRASKY. *Voluntary disclosure of corporate governance practices by listed Australian companies*. Corporate Governance-An International Review,2005, 188–190.

²⁷ LATRIDIS, G. *Accounting disclosure and firms' financial attributes: Evidence from the UK stock market*. International Review of Financial Analysis,2008, 230.

²⁸ MCKNIGHT, P. J. , TOMKIMS, C. *Top executive pay in the United Kingdom: A corporate governance dilemma*. International Journal of the Economics of Business,1999, 241.

²⁹ SKKINER, D. *Why firms voluntarily disclose bad news*. Journal of Accounting Research,1994, 55.

³⁰ TRUEMAN, B. *Why do managers voluntarily release earnings forecasts?*, Journal of Accounting and Economics, 1986, 66.

الإفصاح في الجمهورية العربية السورية:

يشرف على تنظيم المحاسبة في الجمهورية العربية السورية كل من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية من خلال قانون الشركات، وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وجمعية المحاسبين القانونيين ووزارة المالية.

لقد صدر القانون رقم 33 لعام 2009 القاضي بتشكيل مجلس المحاسبة والتدقيق برئاسة السيد وزير المالية وعضوية هيئات التي من شأنها التأثير على المحاسبة والتأثر بها وذلك للإشراف على مهنة المحاسبة والتدقيق والارتقاء بمستوى أدائها، والرقابة على الأعمال المحاسبية والمالية تدعيمًا للثقة في الأنشطة المحاسبية والتدقيق. وبختص المجلس بوضع السياسات والنظم الازمة لتحقيق أهدافه، ومنها إلزام الجهات ذات العلاقة بتطبيق معايير المحاسبة ومعايير التقارير المالية الدولية في إطار خطة محددة زمنياً، كما أنها تقوم بدراسة احتياجات مستخدمي القوائم المالية بما يحقق المزيد من شفافية هذه القوائم³¹.

عرفت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الإفصاح بأنه: " الكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين وتتضمنها البيانات المالية، وتقارير مفتشي الحسابات، والتي تؤثر في سعر الورقة المالية. ويجب أن يكون الكشف عاماً وللجمهور، وليس فقط لحملة الأوراق المالية والمستثمرين، وذلك من خلال الصحف اليومية وبصورة دورية مرتبطة بالسنة المالية للجهة ذات العلاقة، أو بصورة فورية عند الحاجة".³²

يرى الباحثون أن الإفصاح الاختياري يلعب دوراً لا يقل أهمية عن الدور الذي تلعبه البيانات المالية وتقارير مفتشي الحسابات، باعتبارها معلومات هامة، في التأثير في سعر الورقة المالية نظراً لما يحويه من معلومات إضافية تتعلق باستراتيجية الشركة.

وقد نصت المادة (17) من نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والمعروفة " الإفصاح عن النتائج النهائية للسنة المالية" بأنه يجب على مجلس إدارة الشركة المصدرة إعداد وتزويد الهيئة بالتقدير السنوي للشركة خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية، والتي يجب أن تتضمن البيانات المالية السنوية للشركة مدققة من مفتشي حساباتها مقارنة مع السنة السابقة، والتي تشتمل على ما يأتي: الميزانية العامة، حساب الأرباح والخسائر "قائمة الدخل"، قائمة التدفق النقدي، بيان التغيرات في حقوق الملكية، والإيضاحات حول البيانات المالية.³³

كما نصت المادة (9) على ضرورة أن ترفق النتائج النهائية للسنة المالية بإيضاحات مستقلة للإفصاح عن تنظيم وإدارة الشركة، بما في ذلك بيان مدى الالتزام بالأحكام المتعلقة بمارسات الإدارة السليمة للشركات.³⁴

فيما نصت المادة (10) من النظام، والمتعلقة بنشر النتائج النهائية للسنة المالية على أنه يتبع على الشركة المصدرة نشر البيانات السنوية بعد إقرارها من قبل مجلس إدارتها، على أن يتضمن النشر أيضاً خلاصة وافية عن تقرير مجلس الإدارة وتقرير مفتش الحسابات، وذلك خلال فترة لا تتجاوز الثلاثة أشهر من انتهاء سنتها المالية.³⁵

³¹ القانون رقم 33، 3-5.

³² التعليمات التنفيذية لقانون هيئة الأوراق والأسواق المالية الرقم 3946 تاريخ 28-8-2006. 13-9-2010.

<www.scfms.sy/forms/www/guest_lawview.php?id=11>

³³ نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الرقم 3943 تاريخ 28-8-2006. 4. 13-9-2010. <www.scfms.sy/forms/www/guest_lawview.php?id=8>

³⁴ المرجع السابق نفسه، 5.

³⁵ المرجع السابق نفسه، 9.

وقد ألزم قانون الشركات رقم 3 لعام 2008 في المادة 195 منه الشركات بتنظيم حساباتها وتدقيقها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية³⁶.

بناءً على ما سبق فإن أهم ما ألزمهت به القوانين فيما يتعلق بالإفصاح عبر الهيئات الناظمة يركز بالدرجة الأولى على ما اصطلاح بتسميته القوائم المالية متمثلة بقائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى الإيضاحات المتممة التي من شأنها جعل تلك القوائم مفهومة وغير مضللة. وكانت في نظام الهيئة إشارة سريعة إلى ضرورة نشر خلاصة وافية عن تقرير مجلس الإدارة الذي يتضمن معلومات عامة عن الشركة وموظفيها واستراتيجيتها وأهدافها.

النتائج والمناقشة:

1. مجتمع وعينة البحث: تم اختيار البحث من مجتمع الشركات المساهمة السورية عام 2009، وتمثلت عينة البحث بـ 15 شركة مساهمة من أصل 20 شركة مسجلة في سوق دمشق بنسبة تمثل بلغت 75%， وهي الشركات التي تم التمكن من الحصول على تقاريرها السنوية، وتم استبعاد الشركات الخمسة الباقيه؛ أربعة منها لعدم التمكن من الحصول على تقاريرها السنوية سواء عبر الاتصال الشخصي أو البحث في موقع الشركات، والخامسة كونها أسست عام 2009م وبالتالي لا يوجد تقارير منشورة لها في هذا العام. والجدول التالي يوضح إجمالي مفردات العينة موزعة حسب القطاعات^{*}:

³⁶ قانون الشركات رقم 3 لعام 2008.80

* بعد مراجعة التقارير المالية للشركات الـ 20 المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية وذلك على الموقع الإلكتروني للسوق، وموقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وموقع الشركات نفسها، لم يتم التمكن من الحصول على التقارير السنوية للعديد منها فمعظم التقارير المحملة على الموقع كانت تقتصر على القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مفتش الحسابات مما جعل تطبيق الدراسة التجريبية منقوصة دون الحصول على التقرير السنوي كاملاً للتتمكن من اختبار قائمة الإفصاح الإختياري وهو ما اضطر إلى الاتصال بشكل شخصي مع تلك الشركات حيث تمكنت من الحصول على التقارير السنوية لـ 15 شركة حيث استغرقت عملية التجميع مدة أسبوع كامل. وتتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن كلًّا من بنك بيبلوس وفرنسبنك لا يملكون مواقع الكترونية مستقلة لفرع سوريا إذ أن موقع البنك لكل منها يتضمن التقرير السنوي التجاري لجميع فروع البنك حول العالم وهو مالم يمكن تجاوزه مع بنك بيبلوس إذ تمت محاولة الحصول على تقرير مجلس الإدارة لفرع سوريا للعام 2009 عبر الاتصال الشخصي مع الإدارة بالشكل الذي يمكن من تطبيق الدراسة على البنك لكن تم الفشل في ذلك في حين تم النجاح في الحصول عليه من إدارة فرنسبنك بالرغم من أن البنك حينها كان في المراحل الأولى لعمله في سوريا إذ تأسس البنك بتاريخ 13/7/2008 وبدأ عمله بتاريخ 1/1/2009، للتأكد يمكن مراجعة المواقع التالية:

www.dse.sy

www.scfms.sy

www.byblosbank.com

www.fransabank.sy

جدول (1): عدد شركات العينة ونسبة تمثيلها للمجتمع

القطاع	عدد شركات القطاع	عدد شركات العينة	نسبة تمثيل العينة للمجتمع
الزراعي	1	1	%6.7
التأمين	4	3	%20
البنوك	12	8	%53.3
الصناعي	1	1	%6.7
الخدمات	2	2	%13.3
الاجمالي	20	15	%100

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن أعلى نسبة لتمثيل المجتمع كانت في قطاع البنوك حيث بلغت 53.3%， في حين كانت النسبة الأقل للقطاعين الزراعي والصناعي، ويعود السبب في ذلك إلى أن 60% من الشركات المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية هي من قطاع البنوك في حين أن 5% فقط هي نسبة تمثيل القطاع الزراعي، ومثلها ل القطاع الصناعي.

2. نموذج قياس الإفصاح الاختياري وتطبيقه على العينة: تم تحديد واعتماد نموذج الإفصاح الاختياري وفق الخطوات التالية:

أولاً. إعداد قائمة بالمعلومات المطلوب التعرف عليها وتطبيقها على شركات العينة للتعرف على ما إذا كانت تلك الشركات تتصح عن معلومات تلك القائمة أو لا. علماً أن القائمة التي سيتم تطبيقها استخدمت في دراستي Meek عام 1995³⁷ و Chau &Gray عام 2002³⁸ حيث أشارت الدراسات إلى أن السبب الرئيس لاختيار تلك القائمة من قبلهما يعود إلى وجود مجموعة من العناصر الهامة لقياس الإفصاح الاختياري فقد قسمت المعلومات بموجبه إلى ثلاثة مجموعات: معلومات استراتيجية، معلومات غير مالية، ومعلومات مالية. وسيتم استعراض القائمة خلال تطبيقها على التقارير السنوية للشركات المدرosa.

ثانياً. يتم مقابلة المعلومات الموجودة في قائمة الإفصاح الاختياري بالتقارير السنوية المنصورة لكل شركة من الشركات المدرosa على حد بحث تعطى الشركة (1) بالنسبة للعنصر الموجود و (0) للعنصر غير الموجود. وبعد ذلك يتم جمع النقاط لكل شركة وتحديد نسبة الإفصاح الاختياري لها بقسمة المجموع الذي حصلت عليه والذي يمثل عدد العناصر التي تم الإفصاح عنها على 60 وهي عدد عناصر قائمة الإفصاح الاختياري.

ثالثاً. إيجاد نسبة الإفصاح لكل عنصر على مستوى الشركات ككل للتعرف على أكثر العناصر التي تهتم الشركات بالإفصاح عنها.

رابعاً. ترتيب شركات العينة تنازلياً من حيث نسبة الإفصاح الاختياري الخاص بها.

بتطبيق ذلك على التقارير السنوية لكل شركة على حد وبالتحليل الإحصائي للحصول على نسبة الإفصاح الاختياري بقسمة اجمالي عدد العناصر المفصح عنها في كل شركة على 60 وهو عدد عناصر القائمة المطبقة اتصبح ما يلي:

³⁷ MEEK, G.K., ROBERT, C.B. optic, 555-572.

³⁸ CHAU, G.K., GRAY, S.J. optic , 247-265.

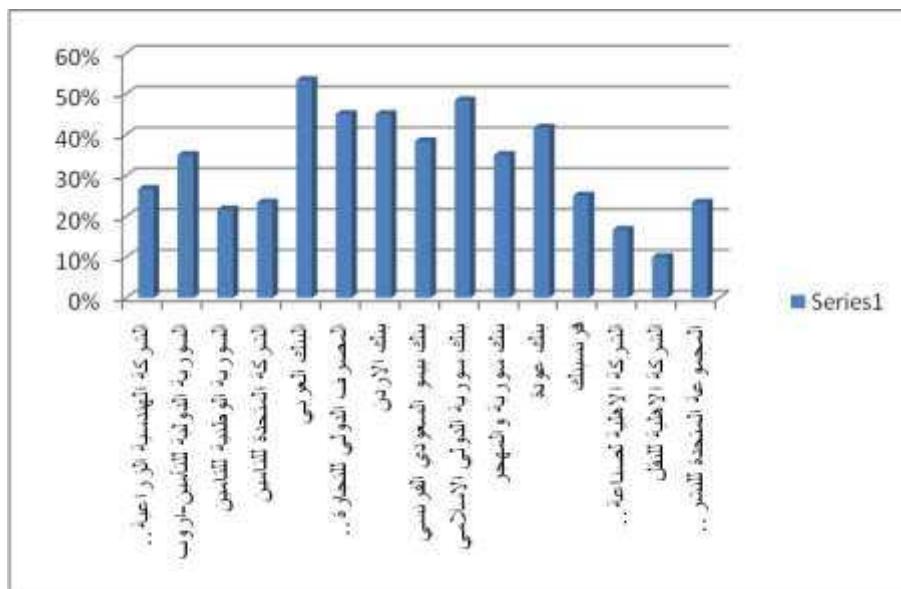
جدول(2): نسبة الإفصاح الاختياري في شركات العينة

النسبة	عدد المعلومات المفصح عنها اختيارياً	اسم الشركة	الفطاع
27%	16	الشركة الهندسية الزراعية - نماء	الزراعي
35%	21	السورية الدولية للتأمين - أروب	
22%	13	السورية الوطنية للتأمين	
23%	14	الشركة المتحدة للتأمين	
53%	32	البنك العربي	البنوك
45%	27	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	
45%	27	بنك الأردن	
38%	23	بنك بيبيو السعودي الفرنسي	
48%	29	بنك سوية الدولي الإسلامي	
35%	21	بنك سوريا والمهاجر	
42%	25	بنك عودة	
25%	15	فرنسبنك	
17%	10	الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية	الصناعي
10%	6	الشركة الأهلية للنقل	الخدمات
23%	14	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسيويق	

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن هناك تبايناً واضحاً في نسبة الإفصاح الاختياري بين الشركات المدروسة، حيث ارتفعت النسبة في قطاع البنوك وكانت الأعلى في البنك العربي في حين كان التباين طفيفاً بين البنوك الأخرى باستثناء فرنسبنك الذي كانت نسبته منخفضة نظراً لأنه بدأ عمله بتاريخ 15/1/2009، كما احتلت الشركة السورية الدولية للتأمين النسبة الأعلى في قطاع التأمين بإفصاحها عن 21 عنصراً بنسبة 35% بينما بقيت نسب الشركات الباقية في قطاع التأمين والقطاع الزراعي متقاربة بين 22% و27%. حصل كل من الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية وهي الشركة الوحيدة المسجلة في السوق من القطاع الصناعي والشركة الأهلية للنقل المسجلة في قطاع الخدمات على أدنى النسب إذ بلغت نسبة الأولى 17% في حين بلغت الثانية 10% بإفصاحها عن 6 معلومات فقط من أصل 60 معلومة تضمنتها القائمة المقترحة^{*}، كما بلغت نسبة الإفصاح في شركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسيويق 23%.

والشكل رقم (1) يبين التمثيل البياني للنتائج التي تم التوصل إليها:

* يجدر التنوية في هذا الإطار إلى أنها حاولت ربط انخفاض نسبة الإفصاح الاختياري في كل من الشركاتين الأهلية لصناعة الزيوت النباتية، والأهلية للنقل بالنظر إلى الملكية باعتبار أن مقر الشركتين في محافظة حماه وتعمل كل منهما تحت اسم الشركة الأهلية فقامتا بالاستفصال عن الملكية بالاتصال المباشر مع إدارتي الشركتين لتأكيد الإدارتين أن ملكيتيهما منفصلة تماماً مما اقتضى التنوية.



الشكل (1): التمثيل البياني لنسب الإفصاح اختيارياً في شركات العينة

هذا وقد تم ترتيب شركات العينة تنازلياً بحسب نسب الإفصاح اختيارياً، حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول(3): ترتيب شركات العينة تنازلياً حسب نسبة الإفصاح

الترتيب	اسم الشركة	النسبة
1	البنك العربي	53%
2	بنك سورية الدولي الإسلامي	48%
3	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	45%
4	بنك الأردن	45%
5	بنك عودة	43%
6	بنك بيبيو السعودي الفرنسي	38%
7	السورية الدولية للتأمين - أروب	35%
8	بنك سورية والمهجر	35%
9	الشركة الهندسية الزراعية - نماء	27%
10	فرنسبينك	25%
11	الشركة المتحدة للتأمين	23%
12	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق	23%
13	السورية الوطنية للتأمين	22%
14	الشركة الأهلية لصناعة الزيوت النباتية	17%
15	الشركة الأهلية للنقل	10%

يلاحظ في الجدول رقم (3) أن الشركات الأكثر إفصاحاً اختيارياً كانت شركات قطاع البنوك والتي تجاوزت نسبة الإفصاح اختيارياً فيها حد ال 40% وهي: البنك العربي، بنك سورية الدولي الإسلامي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك الأردن، وبنك عودة. ويمكن أن يعود ذلك إلى أحد الأسباب الآتية:

1. طبيعة المنتج والخدمات التي تقدمها.
 2. خبرة القائمين على العمل فيها، خاصةً أنَّ أغلب المصادر الخاصة هي فروع لشركات غير سورية الأمر الذي قد يشير إلى أنَّ هذه المصادر قد استفادت من خبرة الشركات المالكة لها.
 3. ارتفاع حجم عملياتها مقارنة مع الشركات الأخرى.
 4. المنافسة داخل القطاع.
 5. حجم القطاع الذي يمثل 60% من الشركات المسجلة في سوق دمشق بواقع 12 من أصل 20 شركة مسجلة الأمر الذي يعكس خبرة أكبر للعمل المصرفي.
- كما تم تحديد نسبة الشركات التي أفصحت اختيارياً عن كل معلومة من المعلومات الواردة في القائمة على حدٍ، وقد جاءت النتائج على الشكل الذي يوضحه الجدول رقم (4):

جدول(4): عدد الشركات التي أفصحت عن كل معلومة على حدٍ ونسبة من العينة

النسبة	عدد الشركات التي تفصح عن البدن	المعلومات	م
100%	15	معلومات تاريخية عن الشركة	1
87%	13	الميل التنظيمي للشركة	2
100%	15	بيان بالاستراتيجية والأهداف العامة	3
27%	4	بيان بالإستراتيجية والأهداف المالية	4
47%	7	بيان بالاستراتيجية والأهداف التسويقية	5
20%	3	بيان بالاستراتيجية والأهداف الاجتماعية	6
27%	4	تأثير استراتيجيه على نتائج الشركة الحالية	7
13%	2	تأثير استراتيجيه على نتائج الشركة المستقبلية	8
20%	3	سياسة الأبحاث والتطوير	9
13%	2	موقع أنشطة البحث والتطوير	10
7%	1	عدد العاملين في البحث والتطوير	11
67%	10	التنبؤات "النوعية" الغير كمية بالمبيعات	12
13%	2	التنبؤات الكمية للمبيعات	13
40%	6	التنبؤات "النوعية" الغير كمية بالربح	14
7%	1	التنبؤات الكمية للأرباح	15
7%	1	التنبؤات النوعية للتدفقات النقدية	16
7%	1	التنبؤات الكمية للتدفقات النقدية	17
27%	4	الافتراضات التي بنيت عليها التنبؤات	18
20%	3	أعمار المدراء	19
60%	9	الشهادات العلمية للمدراء	20
33%	5	الخبرات العملية للمدراء	21
33%	5	موقع قيادية سبق للمدراء العمل بها	22
80%	12	معلومات عن العاملين	23
13%	2	توزيع العاملين داخل إدارات الشركة	24
53%	8	عدد العاملين للعاملين الماضيين	25

20%	3	مبررات التغير في عدد العاملين	26
100%	15	تقرير عن مسؤولية المدراء في إعداد التقارير المالية	27
47%	7	مجموع المبالغ المصروفة للمدراء خلال العام المالي أو الحفظات المصروفة لهم لإغرائهم للانضمام للشركة	28
0%	0	التعويضات المصروفة للمدراء مقابل فصلهم	29
0%	0	من هو صاحب الصلاحية في تحديد التعويضات للمدراء وكيف يتم تحديدها	30
0%	0	أسماء أعضاء لجنة التعويضات	31
53%	8	المبالغ المصروفة على التدريب	32
60%	9	نوعية التدريب	33
33%	5	نوعية العاملين الذين تم تدريبيهم	34
33%	5	عدد العاملين الذين تم تدريبيهم	35
27%	4	معلومات عن الحوادث التي حصلت في الشركة	36
7%	1	تكليف السلامة في الشركة	37
7%	1	سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة	38
0%	0	برنامج حماية البيئة	39
33%	5	الترعات الخيرية	40
13%	2	البرامج الاجتماعية	41
87%	13	المعلومات القطاعية	42
13%	2	تحليل المنافسين	43
60%	9	حصة السوق	44
73%	11	معدلات الربحية	45
20%	3	معدلات التدفق النقدي	46
13%	2	معدلات السيولة	47
67%	10	معلومات مالية تاريخية	48
7%	1	معلومات عن الإعلادات	49
0%	0	تأثير التضخم على مستقبل عمليات المنشأة	50
0%	0	تأثير التضخم على نتائج الشركة	51
7%	1	تأثير التضخم على الأصول	52
67%	10	تأثير معدلات الفائدة على نتائج الشركة	53
60%	9	معلومات عن العملة الأجنبية	54
73%	11	نوعية حملة الأسهم	55
40%	6	القيمة السوقية في نهاية السنة	56
0%	0	اتجاهات القيمة السوقية	57
0%	0	تفاصيل أسماء ومؤهلات أعضاء لجنة المراجعة	58
13%	2	مهام لجنة المراجعة	59
0%	0	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	60

بناءً على ما سبق، يلاحظ أن أكثر عشر معلومات يتم الإفصاح عنها هي المعلومات التي يوضحها الجدول

رقم (5) :

جدول (5): أكثر 10 معلومات تم الإفصاح عنها اختيارياً

الترتيب	المعلومات	عدد الشركات	النسبة
1	معلومات تاريخية عن الشركة	15	100%
2	بيان بالاستراتيجية والأهداف العامة	15	100%
3	تقرير عن مسؤولية المدراء في إعداد التقارير المالية	15	100%
4	الهيكل التنظيمي للشركة	13	87%
5	المعلومات القطاعية	13	87%
6	معلومات عن العاملين	12	80%
7	نوعية حملة الأسهم	11	73%
8	معدلات الربحية	11	73%
9	التبؤات "النوعية" الغير كمية بالمبיעات	10	67%
10	معلومات مالية تاريخية	10	67%

إن معظم الإفصاحات الاختيارية تتركز حول المعلومات العامة للشركة والاستراتيجية والأهداف العامة لها في حين يحتمل التركيز على بعض المعلومات المالية حول معدلات الربحية والمعلومات المالية التاريخية نسب أقل الامر الذي يدل على عدم وجود وعي كافٍ بأهمية معلومات الإفصاح الاختياري لدى تلك الشركات.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- من خلال ما سبق يمكن القول بوجود تباين في حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بين الشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية والذي يمكن أن يرد إلى العديد من العوامل منها: حجم الشركة، تكاليف الإفصاح الاختياري، حجم السوق، حداثة السوق، طبيعة الأنظمة والقوانين المطبقة.
- إن تباين حجم ونوعية الإفصاح بين الشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية لا يمكن أن يخفي اهتمام الشركات المسجلة بالإفصاح الاختياري وهو ما يعد عاملًا إيجابيًّا يعبر عن رغبة تلك الشركات في تزويد الأطراف المهتمة بالتقارير السنوية بمعلومات إضافية عما يفرضه معيار العرض والإفصاح العام.
- النسبة الأكبر من الشركات تتصح عن معلومات اختيارية تركز عموماً على الاستراتيجية العامة للشركة، وبعض المعلومات المالية الهامة والتي قد تكون ذات فائدة لبعض الأطراف وخاصة المستثمرين، من أمثلتها المعلومات القطاعية، معدلات الربحية، المعلومات المالية التاريخية.

اقتراحات لبحوث مستقبلية في الإفصاح الاختياري:

- دراسة العوامل المؤثرة في الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة السورية.
- تأثير الإفصاح الاختياري على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية.

المراجع:

1. الحيالي، وليد ناجي. *النظريّة المحاسبية*. من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، 440.
2. عبدالكريم، عارف عبدالله. *الإفصاح الاختياري مع دراسة ميدانية لجانب الطلب في البيئة المصرية*. المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الأول، 2003، 25.
3. مارق، سعد. *قياس مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية*. مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 173، 2009، 25: 279.
4. CHAU, G.K., GRAY, S.J. *Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure in Hong Kong and Singapore*, the International Journal of Accounting, 2002, 37, 247-265.
5. COLLETT, HRASKY. *Voluntary disclosure of corporate governance practices by listed Australian companies*. Corporate Governance-An International Review, 2005, 13(2), 188–196.
6. DARROUGH, M. *Disclosure Policy and Competition: Cournot vs. Bertrand*. The Accounting Review, 1993, 24: 243.
7. FIRTH, M.A. *The Impact of Size, Stock Market Listing, and Auditors on Voluntary Disclosure in Corporate Annual Reports*, Accounting and Business Research, Autumn, 1979, 273-280.
8. FOSTER, G. *Financial Statement Analysis*. Prentic- Hall Inc, Englewood Cliffs, 1986, 304.
9. GROOM, C., DU, S., QU, W., SIMS, R. *Accounting Regulation and Corporate Governance in China's Listed Companies – An Examination of The Changing Environment and Current Issues*, Paper Presented at the 2004 Dest (CHESI) Beijing Conference, 2004, 45, 212-257.
10. GUTHRI, J, PETTY, R. and YONGVANICH, K. *Using content analysis as a research method to inquire into intellectual capital reporting*, Journal of Intellectual Capital, 2004, 5(2): 282-293.
11. HEALY, P. M., & PALEPU, K. G. *Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature*, Journal of Accounting and Economics, 2001, 31, 405–440.
12. HOSSAIN, M., REAZ, M., *Determinants and characteristics of voluntary, Corporate Social Responsibility and Environmental Management Corp. Soc. Responsibility. Environment Management, disclosure by Indian banking companies*, 2007, 14(5), 274–288.
13. HUSSAIN, M. , HAMMAMI, H. *Voluntary disclosure in the annual reports of an emerging country: The case of Qatar*, Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting, 25, 2009, 255–265.
14. KUMAR, G., WILDER, W. M., STOCKS, M. H. *Voluntary accounting disclosures by US-listed Asian companies*, Journal of International Accounting Research, 2008, 7(1), 25–50.
15. LAMBERT, R. *Contracting theory and accounting*, Journal of Accounting and Economics, 2001, 32: 3-87.
16. LATRIDIS, G. *Accounting disclosure and firms' financial attributes: Evidence from the UK stock market*. International Review of Financial Analysis, 2008, 17(2), 219–241.

- 17.LEVENTIS, S. Weetman. *Exploring and Explaining Variations in Voluntary Disclosure in a European Emerging Capital Market: Evidence from the Athens Stock Exchange.* Paper submitted to the BAA[S], Regional Conference, University of Aberdeen, 2000, 77.
- 18.MARSTON, CL, SHRIVES, PJ. *The use of disclosure indices in accounting research: a review article,* Br. Accounting Review, 1991, 23(3): 195-210.
- 19.MCKNIGHT, P. J., TOMKIMS, C. *Top executive pay in the United Kingdom: A corporate governance dilemma.* International Journal of the Economics of Business, 1999, 6(2), 223–243.
- 20.MEEK, G.K., ROBERT, C.B., and Gray, S.J. *Factors Influencing Voluntary Annual Report Disclosure by US, UK and Continental European Multinational Corporations,* Journal of International Business Studies, 1995, 26, 555-572.
- 21/MITTON, T. *A Cross Firm Analysis of the Impact of Corporate on the East Asian Financial Crises,* Journal of Financial Economics, 2002, 64(2): 215-241.
- 22.ROSS, S. *The determination of financial structure: the incentive-signaling approach.* Bell Journal of Economics, 1977, 17:187.
- 23.SKKINER, D. *Why firms voluntarily disclose bad news.* Journal of Accounting Research, 1994, 32, 38–61.
- 24.TRUEMAN, B. *Why do managers voluntarily release earnings forecasts?,* Journal of Accounting and Economics, 1986, 8, 53–71.
- 25.WALLACE, RSO, NASER, K. *Firm-specific determinants of comprehensiveness of mandatory disclosure in the corporate annual reports of firms on the stock exchange of Hong Kong,* J. Accounting. Public Policy, 1995, 14(4): 311-368.
- 26.WATTS, R.L.; ZIMMERMAN, J.L. *Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective.* The Accounting Review, 1990, 25:209.
- 27.WEN Q, PHILOMENA L. *Cultural Impact on Chinese Corporate Disclosure – A Corporate Governance Perspective,* Managerial Auditing Journal, 2006, 21(3): 241-264.
28. القانون رقم 33، 5-3.
29. التعليمات التنفيذية لقانون هيئة الأوراق والأسواق المالية الرقم 3946 تاريخ 28-8-2006 .2010-9-13 .
www.scfms.sy/forms/www/guest_lawview.php?id=11
30. نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الرقم 3943 تاريخ 28-8-2006 .4 .2010-9-13 .
www.scfms.sy/forms/www/guest_lawview.php?id=8